المصالح الأوربية الاستعمارية في المشرق والمغرب العربي

م.د. محسن محمد محسن
المديرية العامة للتربية في بغداد/ الرصافة الأولى

ملخص :

برزت المصالح الأوربية في البلاد العربية مع ظهور الاستعمار الأوربي والاستعمار هو حركة الدول الأوربية وتنافسها فيما بينها للسيطرة على المناطق الآسيوية والأفريقية لاستغلالها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وقد بدأ الاستعمار بشكله القديم في القرن الخامس عشر الميلادي مع بداية حركة النهضة الأوربية والاستكشافات الجغرافية ونشوء الرأسمالية التجارية الأوربية وتطورها في كل من البرتغال وأسبانيا وهولندا وإنكلترا وفرنسا.

أما الاستعمار الحديث فقد ظهر في القرن التاسع عشر بسبب قيام الثورة الصناعية واندفاع الأوربيين للبحث عن الأسواق التجارية لبضائعهم والحصول على المواد الأولية واستثمار رؤوس الأموال التي تكدست لديهم نتيجة تحقيق الأرباح الهائلة.

أصبحت البلدان العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي عرضة لمحاولات المستعمرين الأوربيين للسيطرة على مدنها الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً. ويكمن وراء هذا الغزو عوامل عديدة من أبرزها العامل الاقتصادي الذي يهدف إلى ضرب التجارة العربية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والخليج العربي، والعامل السياسي المتمثل بمحاولات الاستعمار الأوربي التغلغل بمختلف الوسائل في البلدان العربية سواء كان في المشرق العربي أم في مغربه.

الفصل الأول

المصالح الأوربية في المشرق العربي

يتمتع المشرق العربي بموقع جغرافي ذو أهمية ستراتيجية بالغة، فهذه المنطقة تقع في مفارق الطرق بين آسيا وأفريقيا وأوربا، وهي كذلك بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، كما أنها تتحكم في مضيقي هرمز وباب المندب اللذين يربطان تباعاً الخليج العربي والمحيط الهندي، والبحر الأحمر والمحيط الهندي[1]. وكانت لهذه الأهمية الستراتيجية أبعاد اقتصادية وعسكرية إذ أن منطقة الشرق العربي تتحكم منذ مدة قديمة في المسالك التجارية والممرات العسكرية المهمة، فلا ريب إذاً أن تتسابق القوى الأوربية الاستعمارية للهيمنة

والسيطرة عليه، وقد أزداد اهتمام القوى العظمى بهذه المنطقة بعد فتح قناة السويس أمام الملاحة سنة 1869م، واكتشاف النفط أواخر القرن التاسع عشر فيها فأصبح بذلك المشرق العربي ذو أهمية ستراتيجية واقتصادية كبيرة[2].

أولاً-المصالح البريطانية في الخليج العربي والعراق:

يرجع تاريخ التغلغل البريطاني في الخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية إلى القرن السابع عشر، ففي بداية عام 1600م أسست بريطانيا شركة الهند الشرقية البريطانية للمتاجرة مع الهند والمناطق المجاورة لها ومنها الخليج العربي، ولتكون أداة لنشر السياسية الاستعمارية البريطانية في عموم المنطقة[3].

في عام 1622م استقر البريطانيون في ميناء بندر عباس بعد حصولهم من إيران على حق إنشاء وكالة تجارية فيه، وصار الميناء مركزاً رئيساً لنشاطهم السياسي والتجاري في الخليج العربي لمدة تزيد على مائة وخمسين عاماً. وفي عام 1634م أفتتح البريطانيون مركزاً تجارياً في البصرة سرعان ما تحول إلى وكالة تجارية، لاسيما بعد أن فقد بندر عباس أهميته التجارية نتيجة الفوضى التي سادت المنطقة في منتصف القرن الثامن عشر[4].

استغل البريطانيون نشاط شركة الهند الشرقية التجاري للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وبدأوا بتقديم العون والمساعدة لحكامهِ من المماليك بهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية، لأن هذا الاستقلال يعزز الوجود البريطاني في العراق ويثبت أقدامه، فكانوا يقدمون السلاح والمال والمشورة، كما استطاع القنصل البريطاني أن يحصل على مركز مرموق في بغداد، وهكذا تحولت شركة الهند الشرقية إلى قوة سياسية مؤثرة في البلاد[5].

شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر نشاطاً بريطانياً عسكرياً وسياسياً توسعياً لبسط السيطرة البريطانية على الخليج العربي والهيمنة على تجارته، لاسيما بعد أن تعرض نفوذها في شبه القارة الهندية للخطر بسبب حروب الثورة الفرنسية وغزو نابليون لمصر سنة 1798 وتهديده طرق المواصلات البريطانية للشرق[6].

بذل البريطانيون محاولات عديدة وسلكوا شتى السبل للهيمنة على العراق، فأرسلوا البعثات الأستكشافية لدراسة إمكانية استغلال نهري دجلة والفرات في الملاحة النهرية، والتعرف على مدى صلاحيتهما في تسيير البواخر التجارية والعسكرية، وقد أوكلت هذه المهمة إلى الكابتن البريطاني (جيسني) الذي ترأس بعثة عسكرية فنية لمسح نهري دجلة والفرات وبيان إمكانية استخدامها في الملاحة، وكان من نتائج ذلك أن تم تأسيس شركة ملاحية بريطانية هي شركة (لنج) التي مدت خطوط البرق والبريد في العراق. وأقدمت بريطانيا على دراسة حضارة وادي الرافدين، وأرسلت البعثات العلمية للتنقيب على آثار العراق واكتشافها[7]. ومما زاد من أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا هو اكتشاف منابع غزيرة للنفط أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين، وبدأ التنافس الاستعماري عليه لاسيما بعد أن أعلنت الدولة العثمانية أنهما المالك الوحيد لنفط العراق، ونشطت الدول الأوربية وفي مقدمتها بريطانيا للاستحواذ على هذه المادة الثمينة عن طريق الامتيازات التي تخولهم حق البحث والتنقيب والاستخراج والتصدير. وقد شكلت الدول الأوربية بينها شركة هي (شركة النفط التركية المحدودة) التي أسهمت فيها كل من بريطانيا والمانيا وهولندا[8].

على الرغم من محاولة بريطانيا تثبيت نفوذها العسكري والسياسي وأضعاف القوى العربية المقاومة لها والعمل على تجزئتها، إلا أنها لم تستطع إيقاف الثورات ضدها، وبسبب خوفها من اشتداد المقاومة العربية لنفوذها في الخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية، ومنافسة الدولة الأوربية الأخرى لها عملت بريطانيا إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات غير المتكافئة مع بعض أمراء الخليج العربي، الغرض منها الأبقاء على نفوذها في المشيخات، والحد من استقلال حكامها وتقييد سياستهم الخارجية، وبموجب هذه الاتفاقيات تعهد جميع الحكام الامتناع عن منح الامتيازات التجارية إلى أي دولة أجنبية إلا بموافقة بريطانيا، مقابل تعهد الأخيرة بحمايتهم من أي عدوان خارجي، وبذلك أصبحت بريطانيا أقوى الدول الأوربية الاستعمارية نفوذاً في العراق والخليج العربي، إذ أحكمت سيطرتها على هذه المنطقة لخدمة مصالحها وأهدافها.

ومن خلال ذلك نلاحظ مدى الترابط الوثيق بين العراق والخليج العربي، والتأثير الذي يلعبه العراق في الخليج العربي وأهميته، ومعرفة القوى الاستعمارية مدى هذا التأثير، ولهذا كان من الطبيعي أن تكون سيطرة المستعمرين على الخليج العربي مرتبطة بسيطرتهم على العراق.

ثانياً-الحملة الفرنسية على مصر:

كان غزو فرنسا لمصر سنة 1798م جزء من هذه المصالح، وكذلك من أجل تحقيق ما يأتي:

1- ضرب النفوذ البريطاني الذي بقي وحيداً في أوربا شاهراً السلاح ضد فرنسا، إذ أن احتلال فرنسا لمصر سيهدد طريق مواصلات بريطانيا نحو مستعمراتها في الهند.
2- تأسيس إمبراطورية فرنسية واسعة في الشرق، واتخاذ مصر قاعدة للتوسع فيما بعد لتحقيق هذا الهدف.

أبحر الأسطول الفرنسي في ميناء طولون في جنوب فرنسا في 19 مايس سنة 1798م بقيادة نابليون بونابرت القائد العسكري الذي ولد في مدينة أجاكسيو عاصمة جزيرة كورسيكا وذلك في 15 آب عام 1769م، وقد ولد فرنسياً إذ كانت فرنسا قد اشترت هذه الجزيرة قبيل ولادته. درس نابليون في فرنسا وأظهر تفوقاً في الفنون الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان، وقد تزوج سنة 1796 من (جوزفين) أرملة أحد قادة الجيش الفرنسي، فساعده ذلك بالتعرف على رجال حكومة الإدارة[9]. وقد كان نابليون متحمساً لفكرة غزو مصر لاسيما بعد إحرازه

للانتصارات في إيطاليا سنة 1797م وزحفه على شبه جزيرة البلقان حتى بلغ حدود الدولة العثمانية، وقال لجنوده ((أن المواقع التي نحتلها على شواطئ البحر المتوسط تجعل لنا السيادة على هذا البحر وعلينا أن نحتل مصر فسيكون لنا فيها الطريق المفضي إلى الهند، ويسهل علينا ان ننشيء فيها مستعمرة من أجمل مستعمرات العالم))[10].

في أول تموز من سنة 1798م بدأ إنزال الجيش الفرنسي بالقرب من الإسكندرية وقد أستعد أهالي الإسكندرية للمقاومة وأخذوا يحصنون القلاع، ويزيدون عدد الجنود بالمتطوعين للقتال، واعتمدوا على أنفسهم في الدفاع عن وطنهم ضد الغزو الفرنسي، ففي الوقت الذي كانت جحافل نابليون تطرق أبواب الأسكندرية كان يتنازع الحكم فيها أميران من المماليك هما إبراهيم بك ومراد بك وقد استهانوا بالأمر وقالوا أنهم سيقذفون الفرنسيين في البحر، وفي حقيقة الأمر لم يحركوا ساكناً إذ استطاع نابليون من دخول الإسكندرية بعد مقاومة من أهلها المصريين، وواصل زحفه نحو القاهرة[11].

-دخول نابليون القاهرة:

واجه جيش نابليون صعوبات عديدة خلال زحفه نحو القاهرة، تمثلت بالحر الشديد وبمقاومة أفراد العشائر العربية المنتشرة على الطريق بين الإسكندرية والقاهرة. وبالقرب من أهرام الجيزة وهي موقع غير بعيد عن القاهرة جرت المعركة الفاصلة وهي معركة الأهرام (أمبابة) وفيها اصطدام النظام العسكري المملوكي المتخلف بالنظام العسكري الفرنسي الحديث. فلم يصمد المماليك طويلاً وأنهزموا وتكبدوا خسائر جسيمة خلافاً للفرنسيين الذين كانت خسائرهم طفيفة، وفرَّ الأمير إبراهيم إلى شبه جزيرة سيناء، أما الأمير مرادبيك فقد فرّ إلى الصعيد، وهكذا إضطرت القاهرة إلى الاستسلام في 21 تموز من سنة 1798م[12].

ثورة القاهرة الأولى سنة 1798م:

أن من أسباب هذه الثورة هو تذمر المصريين من إجراءات الفرنسيين الاقتصادية والمالية، إذ أراد نابليون استغلال مصر لإعالة جيشه وتموينه لاسيما بعد أن قطعت المواصلات بينه وبين فرنسا، ولذلك عمد إلى تحصيل الأموال بمختلف الوسائل، ففرض غرامات مالية على المدن وضرائب ثقيلة على الأراضي والعقارات والمهن وغيرها، وأصبح الجامع الأزهر ميداناً من ميادين الثورة ضد الغزو الفرنسي، فسرعان ما تشكلت فيه لجان لتنظيم المقاومة، أنضم إليها المشايخ والعلماء، وأخذ الخطباء يحرضون الناس على الثورة، واستفاد زعماء الثورة من فرصة تذمر الشعب من الضرائب والرسوم الجديدة فأعلنوا العصيان المدني في 21 تشرين الأول سنة 1798م [13].

كان من نتائج الثورة أن شعر نابليون بأنه يعيش على أرض ترفض العدوان وتقاومه، وأصبح كل فرنسي لا يستطيع السير إلا ومعه سلاحه، وأخذ الفرنسيون يعاملون الناس بصلف

وقسوة، وقطع نابليون سياسة التودد والمجاملة التي حاول انتهاجها بعد دخوله القاهرة، وحاول زرع بذور الفرقة بين المسلمين والأقباط شأنه في ذلك شأن كل محتل مستعمر يلجأ إلى أسلوب التفرقة الطائفية لتثبيت حكمه، ولكن هذه السياسة لم تنطل على الشعب المصري الذي قطع على نابليون سبيل ذلك وأعلن تمسكه بمبدأ مقاومة المستعمر والتماسك والتعاون وأهمية التلاحم الوطني فيما بينهم.

- آثار الغزو الفرنسي ونتائجه:

على الرغم من فشل الغزو الفرنسي سياسياً وعسكرياً، إلا أنه ترك آثاراً مهمة في مصر، يمكن إيجازها بما يأتي[14]:

1- كان الغزو أول تحد استعماري أوربي تعرضت له مصر في العصر الحديث، لذلك فقد أيقظ هذا الغزو الشعب المصري من سبات طويل قضاه في ظل السيطرة العثمانية، وأشعره بشخصيته المتميزة، وقارب فئاته المختلفة ووحد شعورهم الوطني المتمثل بالثورات المستمرة ضد هذا الغزو. كما أدى الغزو إلى فقدان ثقة المصريين بحكامهم من المماليك والعثمانيين، وأصبحوا فجأة مسؤولين على الدفاع عن وطنهم، فتوحدوا تحت هدف واحد وهو طرد الفرنسيين من بلادهم وإقامة دولتهم الموحدة والحديثة.

2- كان الغزو تجسيداً للمفارقة الكبيرة بين نموذج المجتمع الحديث بكل ما ينطوي من تطور عصري، وبين نموذج للمجتمع التقليدي بكل ما يتضمنه من ركود ودوران حول ذاته، ولقد أتاحت هذه المفارقة للمصريين فرصة مقارنة مظاهر الحياة الأوربية والفكر الفرنسي الذي تسرب إليهم مع الغزو بمظاهر حياتهم، فتفتحت أذهانهم وبدأوا عملية نقد بناء لمجتمعهم، لاسيما بعد أن أصبحوا يسمعون أحاديث الفرنسيين عن إنجازاتهم التي حقوقها في بلادهم والمتعلقة بالقضاء على الإقطاع وإقامة حكم مركزي، فضلاً عن أن الغزو كان يجسم كل ما حققته أوربا في القرون الثلاثة السابقة من قفزات الثورة العلمية والصناعية والاجتماعية، لذلك كانت شرارة المواجهة بين النموذجين ذات مضاعفات لا حصر لها. وبالرغم من أن الغزو كان قصير الأمد إلا أنه كان مؤثراً في حركة التحديث التي مرت بها مصر فيها بعد.

3- كما أسلفنا أصطحب نابليون معه العديد من العلماء والمؤرخين والجغرافيين والجيولوجيين والأطباء والمهندسين وغيرهم، من أجل دراسة مصر من كافة النواحي كي يتم في ضوء هذه الدراسة تسخير كافة الإمكانيات فيها لخدمة التطور الرأسمالي الإنتاجي للمستعمر الفرنسي المحتل. وقام هؤلاء جميعاً بوضع دراسة شاملة ظهرت نتائجها في (20) مجلداً تم جمعها في كتاب سمي ((وصف مصر))، وكان هذا المجهود العلمي من أفضل ما خلفه غزو الفرنسيين لمصر.

4- أنشأ الفرنسيون في القاهرة مطبعة عربية وأخرى فرنسية، كانتا أول مطبعتين أسستا في البلاد العربية في العصر الحديث، وأصدروا جريدتين فرنسيتين سنة 1798م، كانت الأولى للدعاية ونقل الأخبار وتقديم الإرشادات إلى الجنود الفرنسيين في مصر، والثانية لمتابعة الشؤون العلمية في مصر.

5- عثر أحد ضباط الحملة على ((حجر رشيد) الذي نجح العالم الفرنسي شامبليون بقراءة الكتابة الموجودة عليه سنة 1822م، وبذلك حل رموز الخط المصري القديم المعروف بـ((الهيروغليفي)) فكان لذلك أثر بالغ في الدراسات الآثارية فيما بعد.

6- قرر نابليون تحقيق فكرة ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر التي كانت قد ظهرت في المحافل الأوربية منذ القرن السابع عشر، وعهد بتنفيذ ذلك إلى المسيو ((ليبير)) رئيس مهندسي الطرق والجسور في فترة الغزو، فقضى هذا سنتين في دراساته يساعده في ذلك عدد من مهندسي الحملة، ورفع تقريراً إلى نابليون ملخصه بأن ربط النهرين سيؤدي إلى طغيان مياه البحر المتوسط على الدلتا، ونشر المشروع في كتاب ((وصف مصر))، وأطلع عليه لاحقاً رجل الأعمال الفرنسي ((فرديناندي لسبس)) وأعجب به وصمم على تحقيقه وذلك بشق قناة في برزخ السويس تربط بين البحرين، وقد تم له ذلك وسط ظروف دولية وفنية صعبة، وفتحت القناة أمام الملاحة العالمية سنة 1869م، وكان لها دور في وضع مصر والبلاد العربية الأخرى وجهاً لوجه أمام الحضارة الحديثة، فضلاً عن المردود الاقتصادي الكبير الذي تدره على اقتصاد مصر لحد الآن.

ثالثاً- الاحتلال البريطاني لمصر والسودان سنة 1882م:

تمتلك مصر موقعاً من أهم المواقع الستراتيجية في البلاد العربية، فأرضها تمتد في قارتين هما أفريقيا وآسيا، وهي حلقة الوصل بينهما، وزاد افتتاح قناة السويس سنة 1869م من قيمة موقعها الستراتيجي مما جعلها مسرحاً لتنافس الدول الاستعمارية الأوربية ولاسيما بريطانيا وفرنسا. وقد أدركت بريطانيا أهمية موقع مصر كقاعدة للمواصلات والتجارة والتوسع، لاسيما بعد فتح قناة السويس التي مثلت أهمية كبيرة للتجارة البريطانية.

هيأ حاكم مصر الخديوي إسماعيل (1863-1879) للبريطانيين الفرصة للتدخل في شؤون مصر، فقد كان مسرفاً استدان مبالغ طائلة من المصارف البريطانية والفرنسية، وكان هدفه جعل مصر قطعة من أوربا كما كان يقول، الأمر الذي دفع البريطانيين والفرنسيين التدخل في شؤون مصر بحجة حماية مصالحهما الاقتصادية[15].

أمام هذا التوجه الذي يناقض مصالحها الحيوية في مصر تدخلت الدول الأوربية الكبرى لدى السلطان العثماني الذي أعلن في 25 حزيران سنة 1879م خلع الخديوي إسماعيل وعين مكانه ابنه الخديوي توفيق، الذي كان ضعيف الشخصية وأكثر استجابة للمطالب الأجنبية، فوقّع

مرسوماً بتعطيل الدستور وإسناد الوزارة إلى رياض باشا المعروف بارتباطه ببريطانيا، كما ألفت الدول الكبرى لجنة لتصفية الديون المصرية التي حددت عندئذ بمائة مليون جنيه أسترليني، فجرى تسخير جلّ الميزانية المصرية لاستيعابها[16].

إن الإعلان عن دستور سنة 1882م أثار حفيظة بريطانيا وفرنسا اللتين أحتجتا على هذا النظام الدستوري الذي يقوم على مجلس نيابي له حق تقرير الميزانية، بحجة أنه يتناقض مع التزامات مصر الدولية ويمس بحقوق دائنيها ، فضلاً عن أن ارتفاع المد الوطني في مصر بقيادة أحمد عرابي أقلق الدول الأوربية الاستعمارية، وبالذات بريطانيا وفرنسا. وأدعت بريطانيا أن وزارة عرابي تهدد المصالح البريطانية، وتعرض حياة الأجانب الموجودين في مصر للخطر، وعرضت على الخديوي توفيق مساعدتها له في إقالة الوزارة، وسارعت في تقديم إنذاراً في سنة1882م إلى الخديوي توفيق بالاشتراك مع فرنسا تطلب فيه الدولتان استقالة وزارة محمود سامي البارودي ونفي أحمد عرابي إلى خارج مصر، ولكن الوزارة رفضت الإنذار المقدم للخديوي وساندها في ذلك الشعب المصري، وكان ذلك بداية لحدوث اضطرابات في مصر بين أبناء الشعب المصري وبين الجالية الأجنبية المقيمة فيها والذين بدأوا يجتمعون في مدينة الإسكندرية بعد أن سمعوا بقدوم بوارج حربية بريطانية إلى ميناء الإسكندرية لإقامة مناورات بحرية، وهذا ما نجم عنه ردود أفعال من السكان وأضطرابات أدت إلى مقتل وإصابة ستين شخصاً من الأوربيين القاطنين فيها، وقد أتخذ القناصل الأجانب هذا الحادث وسيلة لتوجيه اللوم إلى سلطات الحكومة طالين منها حماية الأجانب، كما انتهز الخديوي توفيق هذه الفرصة فسافر من العاصمة إلى الإسكندرية لكي يكون قريباً من الأسطول البريطاني ويحتمي به[17].

إزاء هذه التطورات عقدت الدول الأوربية مؤتمراً في أسطنبول للنظر في المسألة المصرية، وذكر ممثل بريطانيا في خطابه الذي ألقاه أمام المؤتمر أن الفوضى انتشرت في مصر نتيجة الثورة الشعبية فيها، ودعا إلى وجوب التدخل في مصر واستخدام القوة لقمع الثورة فيها. وطلبت بريطانيا من فرنسا التدخل عسكرياً بمصر لحماية المصالح الأوربية ومناصرة الخديوي توفيق الذي دخل في نزاع مع الحكومة الوطنية، إلا أن فرنسا رفضت بعد تردد مثل ذلك التدخل وذلك بسبب معارضة الرأي العام الفرنسي وتوجيه أنضاره نحو الحدود الألمانية لاسترجاع مقاطعتي الألزاس واللورين اللتين احتلتهما ألمانيا سنة 1870م. فأدعت بريطانيا بأنها أصبحت المسؤولة الوحيدة عن سلامة الرعايا الأجانب في مصر[18].

قرر أحمد عرابي تقوية التحصينات العسكرية في مدينة الإسكندرية لمواجهة أي عدوان أجنبي، فأثار ذلك حفيظة بريطانيا فقدم الأميرال (سيمور) قائد الأسطول البريطاني إنذاراً في 6 تموز سنة 1882م إلى قائد موقع الإسكندرية يطلب فيه التوقف عن أعمال التحصينات القائمة في حصون المدينة، فأجابه قائد الموقع أن ما يجري هو ترميم بعض التحصينات المهمة، وأن

منم حق المصريين الدفاع عن حدودهم وبتشييد أية تحصينات ممكنة فوق أراضيهم. وعاد قائد الأسطول البريطاني ليقدم إنذاراً جديداً في العاشر من تموز طلب فيه تسليم التحصنيات الساحلية في الإسكندرية خلال أربع وعشرين ساعة. وبعدما استلم رفضاً تاماً من قائد الموقع المصري، قام الأسطول البريطاني بقصف الإسكندرية في 11 تموز سنة 1882م وتحولت مناطق عديدة منها إلى انقاض، ثم أقدمت بريطانيا على إنزال جنودها إلى البر لاحتلال الإسكندرية والتوجه نحو القاهرة لاحتلالها[19].

قرر أحمد عرابي أمام شدة القصف البريطاني الانسحاب إلى منطقة كفر الدوار جنوب شرق الإسكندرية، وأرسل إليه الخديوي توفيق أوامر بعدم المقاومة وصرف النظر عن مناشدة الشعب المصري بالثورة بحجة أن البريطانيين لا ينوون احتلال البلاد، وأنهم سوف ينسحبون من الإسكندرية. ومن الواضح أن دعوة الخديوي كانت تهدف إلى إجهاض مقاومة أحمد عرابي الذي رفض الأمر، فقرر الخديوي عزله من منصبه كوزير للحربية بتهمة التوجه نحو كفر الدوار وتجنيد الجيش دون أوامر منه، لكن عرابي لم يكترث له وأعلن نفسه نائب للسلطان العثماني، ودعا الجمعية المصرية للاجتماع، واتخذت القرارات التالية:

1- رفض قرار الخديوي بعزل أحمد عرابي.

2- توقيف الخديوي أو عزله هو ومجلس وزرائه الموجود في الإسكندرية وعدم تنفيذ أوامرهم

3- عرض القرارات السابقة على السلطان العثماني[20].

بعد هذه القرارات من الجمعية العمومية سار أحمد عرابي بالقوات الموالية له لملاقاة الجيش البريطاني، وجرت معارك ضارية بين الطرفين، قدم الشعب المصري وقواته العسكرية تضحيات كبيرة أمام تفوق القوات البريطانية وتوالي وصول الإمدادات لها من بريطانيا ومن مالطا وجبل طارق والهند. وأقدمت بريطانيا على إختراق حياد قناة السويس بحجة قيام المصريين بأعمال تحصينات هناك، فتم احتلال بورسعيد في حزيران سنة 1882م ثم مدينة السويس في الثاني من آب من العام نفسه، كما استمر زحف القوات البريطانية بعد ذلك شرقاً لتصطدم بالقوات المصرية أواسط أيلول سنة 1882م في منطقة التل الكبير التي تبعد 11 كم شمال شرق القاهرة[21].

لم تكن معركة التل الكبير معركة متكافئة بين الجانبين، إذ أن تعداد الجيش البريطاني كان يزيد عن 50,000 جندي، ولم يكن تعداد الجيش المصري قد وصل نصف هذه القوة، كما أن الجيش البريطاني كان مجهزاً بالمدفعية والأسلحة الحديثة، وانتهت المعركة بانسحاب الجيش المصري بعد أن قدم ما يزيد عن (1500) شهيد، وعاد أحمد عرابي إلى القاهرة يواجه البريطانيين فيها، ولكن بعد دراسة الموقف العسكري تبين أن الدفاع لا جدوى منه، فسلّم نفسه

كأسير حرب إلى القائد البريطاني (درواي)، وقدم للمحاكمة فتم نفيه إلى جزيرة سيلان بعد أن جرّد من رتبته العسكرية[22].

دخلت القوات البريطانية مدينة القاهرة في 21 أيلول سنة1882م، وفقدت مصر سيادتها الكاملة، وعاد الخديوي توفيق إلى القاهرة في 24 أيلول سنة1882م بحماية الحراب البريطانية.

احتلال السودان:

قررت الحكومة البريطانية بعد احتلال مصر بكاملها احتلال السودان، فقامت بإرسال بعثة إلى هناك برئاسة العقيد (ستيوارت) مهمتها دراسة الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي، وأعد ستيوارت تقريراً مفصلاً عن ذلك. وفي ضوء ذلك التقرير أرسلت القوات البريطانية جيشاً عام1883م لاحتلال السودان التي كان يحكمها أحمد المهدي الذي أعلن الثورة ضد حكم الخديوي بسبب وقوع مصر تحت السيطرة الأجنبية.

ومن أجل أن يتمكن البريطانيون من إحكام سيطرتهم على السودان أعلنوا استقلالها عن مصر، وتم تعيين الجنرال (غوردون) حاكماً عاماً عليها. وقد قام الحاكم الجديد بعدد من الإجراءات الغاية منها امتصاص ردود أفعال الشعب السوداني ضد الاحتلال ومنها، العفو عن الفلاحين الذين سبق اعتقالهم بسبب عدم دفع الضرائب، كما قام بإلغاء جميع الضرائب المتأخرة، ولكن الشعب السوداني كان يدرك نوايا البريطانيين الاستعمارية، فأقدم على حصار العاصمة الخرطوم في آذار سنة 1884م وطلب من الحاكم البريطاني (غوردون) الاستسلام. وفي الوقت نفسه أسرعت بريطانيا بإرسال تعزيزات عسكرية بقيادة الجنرال (ولسي) لفك الحصار عن الخرطوم، إلا أنه فشل في ذلك ولم يستطيع الوصول إليها، فأضطر ولسلي العودة إلى مصر، الأمر الذي مكن الثوار السودانيين من تحرير الخرطوم وقتل حاكمها الجنرال غوردون. ولم يتمكن البريطانيون من احتلال البلاد ثانية إلا في سنة 1896م[23].

الفصل الثاني

المصالح الأوربية في المغرب العربي

أولاً–الجزائر:

تحظى الجزائر بموقع جغرافي ذو أهمية استراتيجية بسبب توسطها للبحر الأبيض المتوسط، كما أنها بلاد واسعة المساحة تكثر فيها الثروات على مختلف أنواعها، الأمر الذي جعلها محط أنظار الدول الكبرى وعلى رأسها فرنسا التي كانت تسعى للسيطرة على البحر المتوسط لتنمية تجارتها المتوسطية وحماية مسالكها التجارية، لاسيما وأنها كانت تمر بمرحلة ركود اقتصادي منذ عام 1815م، كان من أبرز ملامحه تراجع الأسعار والأرباح والأجور من جراء ضيق السوق الفرنسية والأوربية. فكانت فرنسا بحاجة إلى مواد أولية لتخفض من كلفة

بضائعها الصناعية حتى تكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية. ويمكن تحقيق مثل هذه الأهداف باحتلال الجزائر المعروفة حينها بإمكانياتها الزراعية ومواردها الطبيعية، فضلاً عن أن احتلالها للجزائر يهيئ للأسطول الفرنسي قواعد صالحة للسيطرة على البحر المتوسط.

- دوافع الاحتلال:

كان للاستعمار الفرنسي دوافع كثيرة لاحتلال الجزائر سنة 1830م، يمكن إيجازها بما يأتي[24]:

1- عوامل تتعلق بالوضع الداخلي لفرنسا ذاتها، لاسيما بعد أن فقدت إمبراطوريتها الاستعمارية خلال حروب الثورة الفرنسية، وانهزام جيوش نابليون، وتنازلها لبريطانيا عن بعض المستعمرات سنة1810م. فأرادت أن تبحث لها عن نصر خارجي يبعد أنظار الشعب الفرنسي عن المشاكل التي كانت تواجهها في الداخل، ويعيد أمجادها الاستعمارية السابقة.

2- رغبة فرنسا في الحصول على قواعد بحرية في البحر المتوسط أسوة ببريطانيا التي سبق أن احتلت مالطا سنة 1798م.

3- ضعف الحكام العثمانيين الذين كانوا يحكمون الجزائر، ووجود فجوة وقطيعة بين هؤلاء الحكام وبين الشعب الجزائري، أدى إلى غياب حماسة الجزائريين في الذود عن هؤلاء الحكام، وهذا ما شجع فرنسا على القيام بحملتها العسكرية ضدها.

4- أرادت فرنسا أن تكسب تأييد البلدان الأوربية، وقداسة البابا الذي كان له سلطة روحية وسلطة تنفيذية باعتباره رئيس دولة، عندما أدعت أن احتلال الجزائر يهدف إلى القضاء على القرصنة في البحر الأبيض المتوسط، وتأمين المواصلات البحرية والمصالح التجارية فيهِ، ومنع استرقاق المسيحيين، وبذلك تبدو فرنسا أمام الرأي العام الأوربي بمكانة المدافعة عن المصالح الأوربية والمسيحية بصفة عامة والحامية الكبرى للبابوية.

أتخذت الحكومة الفرنسية من حادثة المروحة الذي وقع في 27 نيسان سنة 1827م ذريعة لاحتلال الجزائر، وخلاصتها أن فرنسا كانت مدينة للحكومة الجزائرية بمبلغ من المال ثمناً لقمح أشترته منها، إلا أنها تقاعست عن دفعه عدة سنين رغم إلحاح الداي المتكرر، فحدثت مشادة وشجار بين الداي حسين حاكم الجزائر، وبين القنصل الفرنسي ((دافال)) ومن جراءها غضب الداي وأشار بمروحة يدوية كانت بيده فمست وجه القنصل الفرنسي فانتهزت الحكومة الفرنسية هذه الفرصة، وكانت قد قررت من قبل احتلال الجزائر، ولتدعي أن كرامتها وكرامة ملكها قد أهينتا في شخص ممثلها القنصل الفرنسي، وعملت عندئذ على الشروع باحتلال الجزائر بدعوة رد الإهانة[25].

دخل الفرنسيون مدينة الجزائر في 5 تموز 1830م، وأنزلوا الأعلام الجزائرية من الحصون والأبراج ودور الحكومة، ورفعوا مكانها الأعلام الفرنسية، كما استولت قواتهم على

خزينة الدولة، ووضعت يدها على الأملاك الأميرية، وما تحويه مخازن الدولة من مواد غذائية وتجهيزات عسكرية. كما قام الفرنسيون بتجريد الجيش الأنكشاري من سلاحه وطرده من الجزائر نحو الأناضول قاضين بذلك على آخر مظهر من مظاهر الحكم العثماني في المغرب العربي[26].

عدّ عبد القادر الجزائري عقد هذه المعاهدة بمثابة خرق للاتفاق الذي أبرمه مع السلطات الفرنسية في وهران سنة 1834م، معلناً نهاية الهدنة واستئناف القتال بين الطرفين.

في سنة 1835م هاجم الجنرال (تريزيل) حاكم وهران العسكري بجيش كبير المنطقة الداخلية التي كان يسيطر عليها الأمير عبد القادر في وادي المقطع، بغية القضاء على المقاومة، ففوجئت قواته بكمين نصبه لها رجال الأمير عبد القادر فكبدوها خسائر فادحة، الأمر الذي أدى إلى عزل قائد الجيش الفرنسي تريزيل وكذلك عزل الحاكم العام للجزائر (درلان) وتعيين (كلوزيل) الجنرال المعروف بجماسته للاحتلال الشامل للجزائر قائداً عسكرياً للجيش الفرنسي، والذي طلب دعم عسكري كبير للقضاء على نفوذ الأمير عبد القادر في مركز قيادته في مدينة معسكر وإجباره على الاستسلام كبداية للسيطرة على عموم الجزائر. ولهذا الغرض خرج كلوزيل بنفسه على رأس قوة ضخمة تبلغ 11 ألف جندي مستهدفاً مدينة معسكر معقل الأمير عبد القادر الذي قام بإخلاء مقره بعد أن دمرّ المنشآت المهمة فيه، إذ كان يعلم باختلال موازين القوى بين جيشه والجيش الفرنسي الأحدث عتاداً وتنظيماً، فقرر عدم مواجهة هذه القوات مباشرة في حرب كلاسيكية يعلم كل العلم أنه سيهزم فيها. أما كلوزيل فقد دخل إلى مدينة معسكر ووجدها خالية فاضطر إلى جلاء قواته منها بعد 48 ساعة من احتلالها وذلك بعد تدميرها بالكامل[27].

عاد عبد القادر الجزائري إلى مقره في مدينة معسكر وشرع في جمع شمل الجزائريين وبناء مدينته من جديد مستغلاً توجه كلوزيل سنة 1836م شرقاً بحملة عسكرية إلى مدينة قسنطينة لإخضاع حاكمها الباي أحمد الذي استطاع حماية المنطقة الشرقية من الهيمنة الفرنسية بالاعتماد على القبائل الموجودة في المنطقة.

وعلى الرغم من القوات الكبيرة التي كانت مع القائد الفرنسي كلوزيل، إلا أنه لم يستطع أن يحتل مدينة قسنطينة نظراً لصانة موقعها واستبسال المدافعين عنها.

- معاهدة تافنا:

وجد الفرنسيون أن قواتهم منيت بخسائر كبيرة، كما طالبت الصحافة الفرنسية وبعض أعضاء البرلمان وضع حد للوجود الفرنسي في الجزائر بالأنسحاب منها. أما الحكومة الفرنسية فقد قررت إبدال الحاكم العام المارشال كلوزيل بالجنرال (دامريمون) المعروف بدعواته لأنتهاج

سياسة الاحتلال المحدود. كما قررت الحكومة الفرنسية مهادنة الأمير عبد القادر مرة أخرى كي يتفرغوا للسيطرة على المنطقة الشرقية واحتلال مدينة قسنطينة.

وافق الأمير عبد القادر على عقد الهدنة بينه وبين الفرنسيين وذلك للتفرغ لبسط سيطرته على الجزء الأكبر من الجزائر حتى الصحراء الكبرى، وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة (تافنا) في 30 مايس سنة 1837م بين عبد الأمير عبد القادر وبين الفرنسيين، وبها تركت مدن الجزائر ووهران وعناية بيد الفرنسيين، بينما ظلت بقية الأقاليم بيد الأمير عبد القادر وتمثل ثلثي أراضي الجزائر تقريباً[28].

استغل الأمير عبد القادر بحكمة فترة السلم التي امتدت من 31 مايس سنة 1837م إلى 18 تشرين الأول سنة1839م، لتوحيد صفوف الأهالي وإرساء أركان دولته وتكوين جيش نظامي وتدريبه وبسط نفوذه على القبائل الواقعة في منطقته كافة. وقام بإصلاحات وتنظيمات في المجالات الإدارية والقضائية والعسكرية والتربوية. وفي الوقت نفسه فأن الفرنسيين تفرغوا لاحتلال مدينة قسنطينة، وقد تحقق لهم ذلك في 13 تشرين الأول سنة1837م بعد مقاومة عنيفة من أهلها، ثم تفرغ الفرنسيين بعد ذلك لمواجهة الأمير عبد القادر الجزائري[29].

أصبحت المقاومة الجزائرية في عزلة تامة وانقطعت عنها الإمدادات من مؤن وعتاد، فلم يجد الأمير عبد القادر بداً سوى اللجوء إلى المغرب الأقصى للاستنجاد بسلطانه عبد الرحمن الذي كان قد ساعده وشجعه على المضي في مقاومة الفرنسيين الذين يمّثلون في اعتقاده خطراً على جميع بلدان المغرب العربي. غير أن (بوجو) الذي ارتقى إلى رتبه مارشال جزاء انتصاره على قوات المقاومة الجزائرية قد لاحقه داخل المغرب الأقصى واحتل بعض المدن المغربية مهدداً باحتلال كامل البلاد إذا ما تمادى السلطان المغربي في مساندة الأمير عبد القادر وامتنع عن تسليمه إلى القوات الفرنسية. كما أجبر بوجو السلطان المغربي على توقيع معاهدة طنجة في العاشر من أيلول سنة 1842م، تعهد بمقتضاها السلطان عبد الرحمن الأحجام عن مساعدة الأمير عبد القادر وحتى احتجازه في أحدى المدن المغربية إذا وقع في قبضته[30].

وإزاء هذا الوضع وحصاره من قبل العدو والصديق عقد الأمير عبد القادر مؤتمراً عسكرياً لكبار القادة، قرروا فيه التفاوض مع فرنسا، إذ أبى الأمير عبد القادر أن يقع في قبضة السلطان المغربي، فطلب الأمان من الجنرال الفرنسي (لامورسيار) الذي حلّ محل المارشال بوجو والذي كان جيشه معسكراً على بعد 29 ميلاً شمال مدينة وجدة المغربية، كما طلب الأمير عبد القادر أن يقيم إما بالإسكندرية أو في مدينة عكا، وقد وافق الحاكم العام للجزائر الدوق (دومال) على شروط الأمير عبد القادر. وفي الرابع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة 1847م نقل الأمير عبد القادر إلى ميناء تولون الفرنسي، ولم تلتزم الحكومة الفرنسية بشروط الاستسلام وتم سجن الأمير عبد القادر في برج بمدينة تولون ثم نقل إلى حصن (بو) ومن ثم إلى

حصن (أمبرواز) ليبقى على هذا الحال لمدة خمس سنوات، بعدها سمح له رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية نابليون الثالث بالسفر إلى دمشق ومكث فيها لغاية وفاته في 26 مايس سنة 1883م عن عمر ناهز الخامسة والسبعين[31].

ثانياً- تونس:

ترجع جذور المصالح الاستعمارية الفرنسية في تونس إلى وقت مبكر من القرن التاسع عشر، ففي سنة 1861 حصل الفرنسيون على بعض الامتيازات الاقتصادية، منها توسيع ميناء تونس، وإنشاء سكك حديد، وإقامة خطوط تلغراف في البلاد. كما اهتمت الشركات الفرنسية بشراء الأراضي التونسية، ولهذا الغرض فتحت شركة (مرسيليبا للأقراض) في شهر آذار سنة 1879م فرعاً في تونس عرف باسم (الشركة الفرنسية التونسية للأقراض) واستطاعت هذه الشركة من شراء قطعة أرض تسمى (النفيضة) تقع بين تونس وسوسة، مساحتها 100,000 ألف هكتار.

أن التغلغل الاقتصادي الفرنسي في تونس يعد مدخلاً للتدخل السياسي والعسكري فيها، فعندما حاول الباي محمد الصادق وقف التغلغل الاقتصادي الفرنسي تدخل القنصل الفرنسي (روستان) لدى حكومته طالباً اتخاذ موقف حازم من الباي وإجباره على منح الفرنسيين تهسيلات اقتصادية ومالية جديدة. وازدادت محاولات القناصل الفرنسيين للتدخل في شؤون تونس الداخلية وتوريطها في مشاريع اقتصادية وتحميلها الفوائد الكبيرة وذلك من أجل السيطرة على مقدراتها الاقتصادية[32].

وإلى جانب كل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية كانت اهتمامات فرنسا بتونس تخضع كذلك لعوامل ستراتيجية، فتونس لا تبعد سوى 140 كيلومتر عن جزيرة صقلية وتكّون معها المضيق الفاصل بين حوضي البحر المتوسط. وقد اكتسبت بفضل هذا الموقع مكانة استراتيجية كبرى، وصار احتلالها يشكل أهمية بالغة، إذ أنه يسمح بمراقبة تجارة الشرق الأقصى، وهو ما صار ممكناً منذ فتح قناة السويس أمام الملاحة سنة 1869، وانتقال طريق الهند من المحيط الأطلسي إلى البحر المتوسط. وكان لميناء بنزرت منزلة خاصة لدى القوى الأوربية الاستعمارية العظمى، إذ أنه يمثل قاعدة بحرية من الصنف الأول في البحر الأبيض المتوسط، وهمزة وصل بين الشرق والغرب ويسمح تبعاً لذلك بتموين البواخر بالمؤن وبالفحم الذي كان آنذاك وقوداً لها[33].

غير أن فرنسا لم تصمم على احتلال تونس إلا بعد التحول الذي طرأ على موقف الدول الأوربية الأخرى، إذ أعلنت أغلب الدول الأوربية منذ عام 1878م عدم ممانعتها من فرض حماية فرنسية على تونس، وقد تجلى ذلك في كواليس مؤتمر برلين المعقود من 13 حزيران إلى ((13 تموز سنة1878م للنظر في مسألة البلقان. فقد شجعت كل من بريطانيا وألمانيا فرنسا على

بسط نفوذها على تونس، فبريطانيا تخلت عن تونس لمصلحة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص، وذلك بعد أن توصلت إلى إبرام اتفاق سري مع العثمانيين يخلوها السيطرة على هذه الجزيرة. وقد قال وزير خارجية بريطانيا لنظيره الفرنسي قصد صرفه عن مسألة قبرص ((احتلوا تونس إن شئتم فبريطانيا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم)). ووجدت الحكومة الفرنسية الدعم نفسه من ألمانيا، إذ أيد المستشار الألماني بسمارك المقترح البريطاني المتعلق بتونس رامياً من وراء ذلك إلى منح تعويضات لفرنسا لصرف نظرها عن مقاطعتي الألزاس واللورين اللتين ضمتهما ألمانيا منذ سنة 1870م. وقد أكد بسمارك ذلك في 4 كانون الثاني سنة 1879م في حديث له مع سفير فرنسا في برلين ذكر فيه ((أنني أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها)). وهكذا يمكن القول أن فرنسا صارت بإمكانها أن تتصرف بكل حرية في تونس[34].

حشدت فرنسا قواتها العسكرية على حدود تونس أواخر سنة 1881م، وكان لابد من افتعال ذريعة للتدخل، فادعى الفرنسيون أن ثلاثمائة من قبيلة (بنوفمير) وهم قبيلة عربية تستوطن مناطق الحدود التونسية الجزائرية، قد هاجموا بعض الحاميات الفرنسية في الجزائر يومي 12 و16 كانون الثاني سنة 1881م، وأن الإدارة الفرنسية في الجزائر لا تستطيع السكوت على ذلك، فأعدت فرنسا حملة مؤلفة من سبعة عشر ألف جندي بقيادة الجنرال (فورجيمول)، وفي 6 نيسان سنة 1881م سلّم القنصل الفرنسي في تونس إنذاراً إلى الباي التونسي محمد الصادق يتضمن قرار الحكومة الفرنسية قيام قواتها بتأديب قبيلة بنوفمير وضمان الأمن على الحدود، إلا أن الباي رفض الإنذار وأعلن أنه قادر على حفظ الأمن والنظام في بلاده. وفي 24 نيسان سنة 1881م بدأت القوات الفرنسية باجتياز الحدود التونسية، واحتلت في طريقها مدينة الكاف، وسوق الأربعاء، وعين دراهم، وفي الوقت نفسه قامت وحدة الشرق البحرية الفرنسية باحتلال طبرقة[35].

كانت الحكومة الفرنسية تعتقد بأن تقدم قواتها سيحمل الباي على القبول بالحماية الفرنسية، لكن الباي صمد لبعض الوقت، لذلك أوعزت الحكومة الفرنسية إلى قطعاتها البحرية في النزول إلى ميناء بنزرت، وبعد احتلاله في الأول من مايس سنة 1881م تقدمت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال (بريار) نحو العاصمة تونس، وفي 12 مايس سنة 1881م وصل الجنرال بريار برفقة القنصل الفرنسي روستان إلى قصر باردو لمقابلة الباي التونسي محمد الصادق، وقدم له نسختين من معاهدة فرنسية تونسية معدة سلفاً وأمهله خمس ساعات فقط لقبول المعاهدة أو رفضها. وبعد ساعتين وقع الباي المعاهدة التي عرفت باسم (معاهدة باردو) والتي كرست الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية وذلك رغم المقاومة التي قام بها الأهالي خصوصاً في القرى والأرياف، والتي قضي عليها بعد زهاء الأربع سنوات نظراً لاختلال موازين القوى الناجم عن التفاوت في السلاح والعتاد وتقنيات الحرب بين جيش الاحتلال ورجال المقاومة التونسية[36].

- معاهدة باردو:

نصت معاهدة باردو على ما يأتي[37]:

1- أن الاحتلال مؤقت، وأن القوات الفرنسية سوف تتركز في مناطق الحدود والسواحل، وأنهما سترحل حالما تصبح الإدارة التونسية قادرة على حفظ الأمن والنظام.
2- لا يحق للباي التونسي عقد معاهدة مع أية دولة أجنبية إلا بموافقة فرنسا.
3- تقع على حكومة الباي مسؤولية الحيلولة دون إدخال الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجزائر.
4- ينوب عن الحكومة الفرنسية وزير مقيم يراقب تنفيذ المعاهدة.
5- مقابل كل ذلك تتعهد فرنسا بحماية الباي وأسرته.

واصلت القوات الفرنسية زحفها لاحتلال بقية الموانئ والمدن التونسية، خارقة نصوص معاهدة باردو التي وضعتها بنفسها، فضرب أسطولها قابس وصفاقس بالمدافع وتقدمت باتجاه القيروان التي تركزت فيها حركة المقاومة لتستخدم في السيطرة عليها أبشع أساليب البطش والتنكيل بالسكان. كما فرضت فرنسا معاهدة جديدة على باي تونس الجديد (علي الثالث) في 8 حزيران سنة 1883م، وهي معاهدة (المرسى). وقد وضعت هذه المعاهدة مقدرات تونس الاقتصادية بيد المستعمرين الفرنسيين، كما تم من خلالها فرض الحماية الكاملة على تونس[38].

- المقاومة الوطنية التونسية:

رفض الشعب التونسي هذه المعاهدات وتفجر غضباً ضد الفرنسيين وضد الباي وأسرته الذين قبلوا بحماية المحتل الفرنسي وتركوا شعبهم تحت رحمة الغزاة، وظهر زعماء شعبيون يقودون المقاومة، أبرزهم علي بن خليفة الذي ظل يقاتل الغزاة في قابس حتى استشهاده سنة 1884م، وعلي بن عمار قائد المقاومة الشعبية في منطقة الكاف، والقائد حسين بن مسعى في القيروان، ومحمد كمون في صفاقس. وفي 6 نيسان سنة 1884م عقد مؤتمر شعبي برئاسة الشيخ محمد بن عثمان السنوسي، وتقرر خلال المؤتمر تشكيل وقد يقوم بجمع الزعماء الشعبيين وأنصارهم الرافضين لهذه المعاهدة وتقديمها إلى الباي. إلا أن السلطات الفرنسية سرعان ما لجأت إلى أعتقال قادة الحركة الشعبية ونفي بعضهم إلى خارج تونس، ومنهم الشيخ السنوسي نفسه[39].

لجأت المقاومة الوطنية التونسية إلى التكتل حول بعض الصحف الوطنية ومنها (جريدة الحاضرة) التي أصدرها علي بوشوشة سنة 1888م، وجريدة (الزهرة) التي أصدرها عبد الرحمن الصنادلي، وجريدة (سبيل الرشاد) التي أصدرها عبد العزيز الثعالبي. وكان لهذه الصحف بما تنشره من مقالات دور كبير في تنمية الوعي الوطني والتنديد بالسياسة الاستعمارية الفرنسية.

دخلت المقاومة الوطنية في تونس قبيل الحرب العالمية الأولى مرحلة جديدة، وهي مرحلة الصدام المباشر بقوات الاحتلال، لاسيما بعد أن تأسست جمعية (تونس الفتاة) سنة 1907م والتي كان لها دور كبير في تأجيج المقاومة ضد المستعمرين الفرنسيين، لاسيما وأنها كانت تتمتع بتأييد شعبي واسع في تونس. وحدثت العديد من الانتفاضات ضد قوات الاحتلال الفرنسي لعل من أبرزها انتفاضتي الجلاز، ومقاطعة الترام[40].

خرج الشعب التونسي بمظاهرات صاخبة وقرروا مقاطعة شركة الترام مما جعلها مهددة بالإفلاس، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى التدخل ووضع حد للأزمة عبر مفاوضة رموز الحركة الوطنية الذين قدموا مطالب عديدة لأنهاء المقاطعة كان من أهمها:

1- طرد العمال الأجانب من الشركة وتعويضهم بالتونسيين.

2- استعمال اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في كتابة العناوين والمحطات والإرشادات.

3- الزام عمال السكة باحترام الركاب التونسيين.

لم تقتنع السلطات الفرنسية بمطالب قادة الحركة الوطنية وقامت بإلقاء القبض عليهم، وحملتهم مسؤولية المقاطعة، وأقدمت على نفيهم خارج تونس. وعلى أثر ذلك اشتدت حركة المقاومة ولم تفرج الأزمة إلا بعد تراجع السلطات الفرنسية عن قرارها وسماحها بعودة قادة الحركة الوطنية من منفاهم.

لقد أتضح بعد تلك الأحداث أن الشعب وحده قادر على التصدي للمحتلين بكل قوة ودون خوف أو تردد، كما أظهرت مدى تمسك الشعب التونسي بمبادئه، وحبه لوطنه، والدفاع عنه وعن حقوقه حتى الموت. لذلك نشبت العديد من الانتفاضات بعد هذه الانتفاضة لحين حصول الشعب التونسي على استقلاله الكامل سنة 1956م[41].

ثالثاً- المغرب الأقصى:

أتخذ التدخل الأوربي الاستعماري في المغرب الأقصى طابعاً تجارياً، ثم تطور تدريجياً ليصبح مالياً ثم عسكرياً وسياسياً، ووجدت القوى الأوربية الكبيرة ضالتها لفتح المغرب الأقصى أمام تجارتها ومصارفها من خلال المعاهدات الغير متكافئة التي فرضتها على الحكومة المغربية. وفي ظل غياب نظام الامتيازات بالمغرب الأقصى، شملت المعاهدات اللامتكافئة علاوة على الشروط التجارية شروطاً قضائية لضمان مصالح الجاليات الأوربية. وقد انطلق التغلغل المالي إلى المغرب الأقصى مع سياسة الاقتراض التي سلكتها الحكومة المغربية في بداية القرن العشرين. ففي سنة 1900م تولى السلطان مولاي عبد العزيز بن الحسن السلطة الفعلية، وكان لا يزال صغير السن وقليل التجربة وحاول أن يقوم ببعض المحاولات لتحديث مراكش، ولكن قلة خبرته أدت إلى اقتران هذه المحاولات بتغلغل النفوذ الغربي، إذ فتحت الباب

أمام المغامرين من جميع الجنسيات الأوربية للقدوم إلى البلاد لجمع الثروات بأقصى وقت ممكن، حيث أخذوا يغرون السلطان بمستحدثات اللهو والمظاهر البراقة من المدينة الغربية، مما أدى إلى إسرافه الشديد ووقوعه في حبائل القروض الأجنبية[42].

سعت فرنسا لإكمال سيطرتها على المغرب العربي وتحقيق مطامعها الاستعمارية فيه، ومع أن تاريخ التغلغل الفرنسي الاستعماري في شؤون مراكش يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر، إلا أن التدخل أتخذ صفة استعمارية عقب الغزو الفرنسي لكل من الجزائر وتونس، وأتخذت فرنسا سياسة التغلغل المالي لفرض هيمنتها على المغرب العربي، إذ شجعت الحكومة الفرنسية أصحاب المصارف الفرنسيين على إقراض المغرب، ففي سنة 1904م بلغت قيمة القروض الفرنسية لمراكش قرابة 70 مليون فرنك فرنسي. وامتدت الهيمنة الفرنسية من المصالح المالية إلى مصالح إدارية أخرى كإدارة التلغراف والأشغال العامة وشرطة الموانئ وإدارة المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية. وإلى جانب هذه العوامل الاقتصادية يعود اهتمام فرنسا والقوى الأوربية الكبرى بالمغرب الأقصى إلى أهميته الستراتيجية، فهو يقع بين شبه الجزيرة الأيبيرية والصحراء وبين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مكوناً بذلك منطقة مرور بين هذين البحرين بواسطة مضيق جبل طارق، وكذلك منفذاً نحو أفريقيا السمراء. ومثل هذا الموقع الاستراتيجي من شأنه أن يزيد في أطماع القوى الكبرى في المغرب الأقصى وفي نزاعاتها حول الهيمنة على هذه البلاد. وقد استغل سلطان المغرب هذه النزاعات الدولية للحفاظ على استقلال بلاده حتى سنة 1912م[43].

ومهما يكن من الأمر فأن المغرب العربي أصبح قبيل الحرب العالمية الأولى مقسم إلى ثلاثة أقسام أو مناطق، الأولى منطقة نفوذ فرنسي وتشمل معظم مراكش ومركزها الرباط، والثانية نفوذ أسباني في الريف وهي المنطقة المطلة على مضيق جبل طارق ومركزها تطوان، أما المنطقة الثالثة فهي منطقة طنجة وقد بقيت تحت الإدارة الدولية.

رابعاً- ليبيا:

في سنة 1860م أنجزت إيطاليا وحدتها القومية، وتحولت بعدها إلى دولة استعمارية وذلك لدعم مركزها في أوربا على غرار القوى الاستعمارية الأوربية آنذاك كبريطانيا وفرنسا، ولتوطيد وحدتها القومية الناشئة، فضلاً عن ظهور شركات مالية احتكارية في أواخر القرن التاسع عشر في صلب اقتصادها كان له شديد الأثر على هذا التطلع إلى التوسع الاستعماري. وشعرت هذه الشركات بأنها بحاجة إلى أسواق لتصريف بضائعها، وإلى مجالات لاستثمار أموالها، كما شعرت إيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إنها بحاجة إلى فضاء حيوي لسكانها الذين تزايد عددهم وتفاقمت هجرتهم إلى شمال أفريقيا والقارة الأمريكية، حتى بلغ عددهم ما بين سنة 1896-1915م أكثر من عشرة ملايين نسمة. فتعددت في إيطاليا

الأصوات المطالبة بإرساء سياسة (الاستعمار الديمغرافي) لتأطير هذا السيل البشري الهائل وتنظيمه من أجل أن يحافظ المهاجرون على هويتهم الإيطالية وصلتهم بالوطن الأم[44].

استغلت إيطاليا حالة الضعف والوهن التي أصبحت عليها الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لتوجه أنظارها إلى تونس وليبيا لتحقيق أهدافها الاستعمارية اعتماداً على ما تعده حقوقاً تاريخية على هذين البلدين اللذين كانت من أبرز مستعمرات روما في العهد القديم. ولتحقيق أهدافها فيهما عملت إيطاليا على تشجيع هجرة الإيطاليين إليهما، فتضاعف عددهم بالنسبة للجاليات الأوربية الأخرى، وأصبحت اللغة الإيطالية من أكثر اللغات الأوربية تداولاً في تونس وليبيا.

بادرت فرنسا باحتلال تونس سنة 1881م، فاستاء الإيطاليون لهذا الاحتلال الذي قلص من مكانتهم ومصالحهم في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، فاتجهوا بموافقة بريطانيا إلى التوسع في منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا، ففي سنة 1889م احتلت إيطاليا أريتريا وجزءاً من الصومال، وقسماً من الحبشة. غير أن الأحباش تمكنوا من هزيمة الجيش الإيطالي في موقعة (عدوة) في آذار من سنة 1896م، فتخلت إيطاليا عن الحبشة وشرق أفريقيا ولتعود من جديد إلى ما تعده مجالها الحيوي الطبيعي أي البحر الأبيض المتوسط، وبالأخص شمال أفريقيا[45].

اهتمت إيطاليا بليبيا باعتبارها الولاية الوحيدة في هذه المنطقة التي ما زالت تخضع للدولة العثمانية. وأمام معارضة بريطانيا وتحفظ فرنسا أكتفت إيطاليا في بادئ الأمر بتكثيف مصالحها في ليبيا والتغلغل اقتصادياً وسياسياً وديموغرافياً تمهيداً للتدخل العسكري فيها واحتلالها.

- وسائل التغلغل الإيطالي في ليبيا:

اتخذ التغلغل الإيطالي في ليبيا عدة وسائل منها[46]:

1- تشجيع مواطنيها على الهجرة إلى هذا البلد الذي أقامت فيه خطاً لملاحة. وأدت هذه السياسة إلى تضخم الجالية الإيطالية واتساع نوفذها.
2- أسست فرعين لمصرف (دي روما) في برقة وطرابلس سنة 1905م لدعم مصالحها، من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية واستثمار الأموال.
3- أنشأت مكتباً للبريد والبرق في مدينة بتغازي.
4- فتحت أمام الليبيين مستشفيات ومدارس للبنين والبنات، كانت غايتها نشر اللغة والثقافة الإيطاليتين، ولكسب تعاطف السكان وخلق مناخ مناسب لبسط النفوذ الإيطالي على أوربا.

5- أرسلت الحكومة الإيطالية بعثات مختلفة إلى ليبيا عن طريق (الجمعية الإيطالية للاستكشافات الجغرافية والتجارة) والتي كان مقرها في مدينة ميلانو الإيطالية. وقد ضمت هذه البعثات عدداً من الضباط برئاسة الكونت (سفورزا) الذي كان وصوله إلى ليبيا بحجة البحث عن الفوسفات، إلا أن هذه البعثات عملت على وضع الكثير من الخرائط العسكرية التي سهلت فيما بعد عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا.

عملت إيطاليا على تحييد القوى العظمى ليتسنى لها احتلال ليبيا، فعقدت مع فرنسا اتفاقيتين سنتي 1900م و1902م في إطار دبلوماسية المقايضة، أقرت بموجبهما الهيمنة الفرنسية لتونس والمغرب الأقصى مقابل موافقة فرنسا على احتلالها لليبيا. كما تمكنت من تحييد بريطانيا التي تخلت عن الدولة العثمانية مقابل تقاربها مع المانيا، أما المانيا فلم تكن لها أهداف في ليبيا ولم تعارض أهداف إيطاليا هناك.

- بدء الاحتلال الإيطالي لليبيا:

بعد أن أصبحت إيطاليا حرة التصرف في ليبيا أثر اتفاقها مع الدول الأوربية الكبرى، استغلت حادثة احتلال الفرنسيين لمدينة فاس المغربية سنة 1911م، لترسل إنذاراً في 27 أيلول سنة 1911م إلى الحكومة العثمانية تعلن فيه عن قرارها احتلال طرابلس وبنغازي الليبيتين بسبب عجز الحكومة العثمانية عن حماية ولاياتها، وادعت فيه كذلك ان العثمانيين يعرقلون مصالح إيطاليا الاقتصادية في ليبيا ويضطهدون الرعايا الإيطاليين هناك. وردت الحكومة العثمانية على الإنذار رداً ضعيفاً وتبرأت من عرقلة المصالح الاقتصادية الإيطالية، وأعلنت عن استعدادها لمنح الإيطاليين الامتيازات والتسهيلات التي يريدونها.

لم تقتنع الحكومة الإيطالية بهذا الرد وسلم ممثلوها مساء 29 أيلول سنة 1911م إلى الصدر الأعظم العثماني (أي رئيس الوزراء) إبراهيم حقي باشا بياناً بإعلان الحرب، وظهر أسطولها الحربي أمام مدينة طرابلس، وطلبت من حاكمها تسليم المدينة خلال (24) ساعة. وبدء الغزو الإيطالي لليبيا بقصف المدن الساحلية واحتلالها، فتم احتلال مدن طبرق ودرنة وبنغازي، وضرب الأسطول الإيطالي حصاراً حول طرابلس وتم قصفها واحتلالها في 13 تشرين الأول سنة 1911م[47].

كانت الحكومة الإيطالية تعتقد أن هذه الحرب ستكون سريعة وسيغلب الجانب الدبلوماسي على الجانب العسكري ، غير أن هذه التوقعات لم تكن صائبة إذ دامت هذه الحرب أكثر من عشرين سنة، وكلفت إيطاليا خسائر مادية وبشرية جسيمة بعد أن انتفض الشعب الليبي انتفاضة مسلحة شارك فيها الأهالي إلى جانب رجال المقاومة، واستبسل الشعب الليبي في مواجهة قسوة القوات الإيطالية المحتلة في إخماد الانتفاضات والاحتجاجات التي كانت وسيلة من وسائل المقاومة للشعب الليبي والتي تطورت فيما بعد إلى معارك مسلحة شملت أغلب الأراضي الليبية

وسواحلها. ومن أبرز هذه المعارك معركة (بومليانه) التي جرت في تشرين الثاني سنة 1911م، ومعركة (بير طرابلس) والتي حدثت في 19 كانون الأول سنة 1911م[48].

قررت الحكومة العثمانية إنهاء خلافاتها مع إيطاليا من أجل مواجهة الحرب البلقانية التي ظهرت ملامحها آنذاك . فدخلت في مفاوضات مع إيطاليا أسفرت في 18 تشرين الثاني سنة 1912م عن عقد معاهدة (أوشي لوزان) أقرت بموجبها الحكومة العثمانية بالاحتلال الإيطالي لليبيا، وتعهدت بسحب قواتها منها، كما نصت المعاهدة على أن يبقى للسلطان العثماني السيادة الدينية وتعيين من يمثله في ليبيا، ومواصلة إلقاء خطب صلوات الجمعة بأسمه.

وفي أعقاب انسحاب الحاميات العثمانية والموظفين العثمانيين من طرابلس وبرقة، أصدر ملك إيطاليا مرسوماً في 25 شباط سنة 1913م، أعلن فيه وضع ليبيا تحت السيطرة الإيطالية. الأمر الذي حفز الشعب الليبي على بذل المزيد من العطاء من أجل تحرير بلدهم بعد أن أصبحوا بمفردهم في مواجهة المحتلين الإيطاليين[49] .

الهوامش ومصادرها:

(1) محمد رجب أنيس، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، 1967، ص17.

(2) علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر، تحلف فاستعمار فمقاومة، دار محمد علي للنشر، ط1، تونس، 2009م، ص16.

(3) عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الخليج العربي1747–1778، بغداد، 1967م، ص23.

(4) المصدر نفسه، ص27.

(5) جون كيلي، بريطانيا والخليج 1795–1870، ترجمة عبد الله حسين، عمان، 1979، ص41.

(6) عقيل الخطيب، التنافس الدولي في الخليج العربي1622–1763، بيروت، 1981، ص67.

(7) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا1922–1932، بغداد، 1980، ص37.

(8) عقيل الخطيب، المصدر السابق، ص87.

(9) المصدر نفسه، ص29.

(10) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث (1798–1920)، دراسة في التنافس الأوربي على البلاد العربية، دار القلم، دبي–الإمارات، 1997، ص36.

(11) المصدر نفسه، ص46.

(12) عبد الكريم محمود غرايبة، تاريخ العربي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص49.

(13) عبد الكريم غرايبة، المصدر السابق، ص57.

(14) عبد الكريم غرايبة، المصدر السابق، ص67.

(15) عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة، 1997، ص22.

(16) عبد العزيز نوار، تاريخ العربي المعاصر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ج1، بيروت، 1971، ص115.

(17) زاهية قدورة، تاريخ العربي الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1968، ص214.

(18) عمر عبد العزيز، المصدر السابق، ص88.
(19) أمين محمد سعيد، المصدر السابق، ص37.
(20) عبد الرحمن الرافعي، الزعيم أحمدعرابي، القاهرة، 1952، ص36.
(21) المصدر نفسه، ص41.
(22) صلاح عيسى، أحمد عرابي، بيروت، 1972، ص58.
(23) زاهية قدورة، المصدر السابق، ص298؛ عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل، المصدر السابق، ص58.
(24) صلاح العقاد، المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص22.
(25) المصدر نفسه، ص37.
(26) المصدر نفسه، ص41.
(27) روم لاندرو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة العربية، بيروت، 1980، ص33.
(28) عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج2، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996، ص47.
(29) Kateb Yacine, Abdelkader et I'independence algerienne, Alger. SNED, 1983, P.96.
(30) سعيدوني، المصدر السابق، ص71.
(31) Julien Carles Andre, Histoire de I, Algerie Cintemporaine La Conquete et Les debuts de Ia Colonisation (1827-1871), Puf, Parism 1964, P.66.
(32) علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904–1934)، تعريب عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص86.
(33) عبد الله العروي، المصدر السابق، ص78.
(34) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص48.
(35) على المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص97.
(36) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص68.
(37) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية1830–1956، بيروت، 1976، ص38.
(38) علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سراس للنشر، ط3، تونس، 2006، ص58.
(39) علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص103؛ الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص51.
(40) Mahjoubi Ali, Quand Le Soleil S'est Lece a I' Ouest. Tunisie 1881- Imperialisme et resistance. Ceres Production- Tunis 1983 ((En Collatoration avec Hechmi Karouo)), P.65.
(41) Mahjoubi Ali, Les Origines du Mouvement National en Tunsie1904-1934, Publication de I'universite de Tunis, Tunis 1982, P.77.
(42) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، ص580.
(43) عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص128.
(44) حميدة علي عبد اللطيف، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار (1830–1936)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص28.
(45) المصدر نفسه، ص37.

(46) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ص29.
(47) المصدر نفسه، ص34.
(48) حميدة علي عبد اللطيف، المصدر السابق، ص41.
(49) وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى سقوط، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمّان، 2003، ص322.

Abstract

The European interest in the Arab world appeared with the emergence of colonialism which is a movement of the European countries and completion to control the Asian and African regions to exploit them economically, politically and militarily. The old colonial began in 15th Century with the beginning of the Renaissance and the emergence of the European Capitalism in Portugal Spain, the Netherlands, England and France.

Modern colonialism appeared in the 19th C. due to the Industrial Revolution and the motivation of European to search for new markets for their goods and for the raw materials, and also to invest the capitals accumulated.

Arab countries became vulnerable to the occupation attempts to control their cities extending from the Arab Gulf to the east into the Atlantic Ocean to the West. Many factors lie behind this occupation the most important of which is to strike the Arab trade in the Mediterranean Sea, Atlantic Ocean and the Arab gulf. The Political aspects include the attempts to penetrate in the Arab states whether in east or west.